

العراق

خلاف «الكتلة الأكبر» يتجدّد الرئاسة تقذف كرة التكليف إلى البرلمان

بعدهما أجدّ محمد الحلبوسي أنّ «البناء» هو «الكتلة الأكبر». فإنه سيقدّم حراكاً برلمانيّاً يجمع فيه مواضيع التّوايخ المنضوية إلى هذا التحالف.
دافعاً رئيس الجمهورية إلى تكليف فصي السهيك لرئاسة الوزراء. بعد تراجع الصّلة في موقفه مقتدح الصدر إزاء تشمّ «رؤيف السّلاح» السابق منصب «حاكم بغداد»

بتحداد... الأخبار

خلافً على تفسير الدستور، وتحتيداً المادة 76، حال أمس دون تكليف مرشح «تحالف البناء» (اتّحاف) «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وآخرين) وزير التعليم العالي، قضى السهيل، برئاسة الوزراء، خلفاً لعادل عبد المهدي. هي عودة إلى «المرئح الأوّل» وتقاذف ل«كرة النار» بين الأفرقاء العراقيين. فهـ«العقبة» الراهنة هي «عجز» رئاستي الجمهورية والبرلمان عن تحديد «الكتلة البرلمانية الأكبر» من جهة، وغموض «الحكمة الاتحادية

تراجع الصدر عن موقفه الراض تكليف السهيك لرئاسة الوزراء

«العليا» أمس في تفسير المادة 76 من جهة أخرى، في ظل محاولات رئيس الجمهورية، برهم صالح، المستمرة لكسب المزيد من الوقت أصلاً في ترشيح شخصية أخرى «غير مستقرّة» للشّمام الغاضب، وفق تعبير مقرّبين منه.

في حديث إلى «الأخبار»، يتهم مصدرٌ قياديّ في «البناء» رئيس الجمهورية بـ«المطالبة» وإرجاء تكليف السهيل، في أداء بُعد «نتهاكاً للدستور وتحايلاً على موادّه»، إذ تنصّ المادة 76 على «تكليف رئيس

فلسطين

الانتخابات تتعثر برفض الاحتلال

قرّة... الأخبار

على رغم موافقة حركة «حماس» والفصائل الفلسطينية على الشروط التي وضعها رئيس السلطة، محمود عباس، خلال الأشهر الماضية للذهاب إلى الانتخابات التشريعية

الانتخابات في القدس رهزية لان هم يسمح لهم ان ينتخبوا فيها

هم ستة آلاف فقط

والرئاسية، فإن عقبة إجرائها في مدينة القدس المحتلة لا تزال حائلًا أمام إصدار مرسوم رئاسياً يحدد موعدها، علماً أنّ الانتخابات في القدس تُعد رمزية لأنّ من يُسمح لهم أن ينتخبوا

أو أكثر... ودخلت مجلس النواب وأصبحت مقاعدها بعد دخولها المجلس وحلف اعضاؤها اليمين الدستورية في الجلسة الأولى الأكثر الرئيس الكتل، يتولى رئيس التي ردت على السؤال بطريقة غامضة. فهي تمسكت بإجابتها عقب الانتخابات التشريعية عام 2010، بإقوال إن «الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من قائمة انتخابية واحدة، أو الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من قائمتين

مؤكّدة أنّ «وثيقة» «الكتلة الأكبر»، «الكتلة الأكبر»، مؤكّدة أنّ «وثيقة» ترشيح السهيل لا تشوبها أي «شائبة قانونية»، علماً أنّ صالح، في كتابه الموجه إلى المحكمة، خصّص فقرة أشار فيها إلى أنّ «البناء» يرى نفسه «الكتلة الأكبر» ويرشّح السهيل لرئاسة الوزراء. أمّا المصادر في «الاتحادية»، فتقول إنّ «الحكمة لا تعطي رأياً ببل تقدّم حكماً، وعلى الجهات المعنية تطبيقه». وعملياً، أعادت «الاتحادية» الكرة إلى صالح الذي



يقدم برهم صالح نفسه إلى الشارع الغاضب على أنه «الخاص»، له ولحقوقه (إف ب)

صورة صالح أمام الشارع بوصفه الضامن له»، وفي الوقت عينه الابتعاد عن أيّ مواجهة بين العامري والصدر سيكون هو ضحيتها، متسائلة عن وجود «ضغط أميركي يدفعه إلى هذا السلوك». لكن مصادر مطلعة على موقف صالح تنفي، في حديثها إلى «الأخبار»، وجود قرار أميركيّ مماثل، مضيفة أنّ «الأميركيين أبغوا كل الأطراف أنّهم لن يدعموا أحداً أو يقابلوا أيّاً من المرشحين»، كما تذهب إلى القول إنّ «خطوات رئيس الجمهورية لا تنبع عن حسابات سياسية، لكن حساسية الموقف تقرض عليه اتخاذها»، خصوصاً أنّ تشمّه موقع «الرئاسة الأولى»، كحال عبد المهدي، جاء نتيجة «توافق أركان البيت الشيعي»، وأنّه في ظل «الغموض الذي يلف موافق أركانه، من المرجعية الدينية العليا (إية الله على السبستاني) إلى الأحزاب والقوى السياسية وكتلها البرلمانية، إلى المتظاهرين، وصولاً إلى تفسير المحكمة الاتحادية، بات الرئيس في غنى عن الدخول في سجال يتعكس سلباً في الشارع أولاً»، مضيفة أنّ «دور صالح هو تنفيس الاحتقان القائم، في ظل اللادولة التي يعيشها العراق اليوم». أمام هذا التعقيد، بدأ الحلبوسي، عقب اجتماع جمعه برؤساء الكتل البرلمانية المخوّنة لـ«البناء» ليل أمس، حراكاً لجمع تواقيع نوابهم، للرد على طلب صالح، والتأكيد أنّ «البناء» هي «الكتلة الأكبر»، ثمّ دفع رئيس الجمهورية إلى تكليف السهيل رسمياً، في خطوة قد تتمّ اليوم، كما ترخّص مصادر سياسية الرئيس بفتح «الأكبر»، 2- أسماء أعضاء الكتلة وتوافقهم، على مستوى الأعضاء، وليس على مستوى الرؤساء، 3- إرفاق اسم مرشح «الكتلة الأكبر» بتوقيع أعضائها جميعاً. هنا، تتسال مصادر برلمانية عن سبب «مطالبة» رئيس الجمهورية التي تبدو كأنّها مساعٍ «الحفاظ على

تتوالى ردود الضلع في تل أبيب على إعلانات الأعداء في «الجنائية الدولية»، الّتي لفتح تحفيق شامل في جرائم حربه إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
ردود يمكن وصفها بـ«الهستيرية»، كشفت مستوى الضلف والخشية من الأضرار التي تتوقّعها على أكثر من صعيد في حال مباشرة التحقيقات. وهي أضرار لا تقتصر على صدور قرار إدانة، بل تبادلت حساسية توقيت إثارة الملاحقة بحدّ ذاته

يحبّه دوقه

بمواجهة إعلان «الحكمة الجنائية الدولية» نيتها فتح تحقيق شامل في جرائم الحرب الإسرائيلية، تخرج ردود الفعل، الرسمية وغير الرسمية، بما يشير إلى فقدان أدوات المواجهة القضائية. وعدا الصراع ولعب دور موافق أركانه، من المرجعية الدينية العليا (إية الله على السبستاني) إلى الأحزاب والقوى السياسية وكتلها البرلمانية، إلى المتظاهرين، وصولاً إلى تفسير المحكمة الاتحادية، بات الرئيس في غنى عن الدخول في سجال يتعكس سلباً في الشارع أولاً»، مضيفة أنّ «دور صالح هو تنفيس الاحتقان القائم، في ظل اللادولة التي يعيشها العراق اليوم». أمام هذا التعقيد، بدأ الحلبوسي، عقب اجتماع جمعه برؤساء الكتل البرلمانية المخوّنة لـ«البناء» ليل أمس، حراكاً لجمع تواقيع نوابهم، للرد على طلب صالح، والتأكيد أنّ «البناء» هي «الكتلة الأكبر»، ثمّ دفع رئيس الجمهورية إلى تكليف السهيل رسمياً، في خطوة قد تتمّ اليوم، كما ترخّص مصادر سياسية الرئيس بفتح «الأكبر»، 2- أسماء أعضاء الكتلة وتوافقهم، على مستوى الأعضاء، وليس على مستوى الرؤساء، 3- إرفاق اسم مرشح «الكتلة الأكبر» بتوقيع أعضائها جميعاً. هنا، تتسال مصادر برلمانية عن سبب «مطالبة» رئيس الجمهورية التي تبدو كأنّها مساعٍ «الحفاظ على

تجاوز «الخط الأحمر» الاعتيادي الذي تفرّضه الإدارة الحالية في منع إدانة إسرائيل أو «تلطيخ» سمعتها دولياً، بل تمس توجهات أميركية عبر فرض خطة «صفقة القرن» المبنية على تأييد الاحتلال وشرعنته، وهو ما يتناقض مع ما تنظر فيه المحكمة، حتّى إن لم يصدر عنها حكم نهائيّ إزاءه، إذ تكفي إشارة مسالة الاحتلال والأراضي المحتلة للإضرار بالتوجهات الأميركية إزاء المنطقة و«صفقة القرن».

من ناحية إسرائيل لا جديد في أنّ تنظر «الجنائية الدولية» في قضايا متعلقة بالاحتلال. سبق للمحكمة أن تعاملت عام 2003 مع طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في استشارة (دعوى) أثيرت ضد إقامة جدار الفصل في الضفة المحتلة. آنذاك، كانت هستيريا إسرائيل مشابهة للهستيريا الحالية، وصدر عن رئيس حكومة العدو آنذاك، أرييل شارون، ما يبدو شبه تطابق مع ما

تجاوز «الخط الأحمر» الاعتيادي الذي تفرّضه الإدارة الحالية في منع إدانة إسرائيل أو «تلطيخ» سمعتها دولياً، بل تمس توجهات أميركية عبر فرض خطة «صفقة القرن» المبنية على تأييد الاحتلال وشرعنته، وهو ما يتناقض مع ما تنظر فيه المحكمة، حتّى إن لم يصدر عنها حكم نهائيّ إزاءه، إذ تكفي إشارة مسالة الاحتلال والأراضي المحتلة للإضرار بالتوجهات الأميركية إزاء المنطقة و«صفقة القرن».

من ناحية إسرائيل لا جديد في أنّ تنظر «الجنائية الدولية» في قضايا متعلقة بالاحتلال. سبق للمحكمة أن تعاملت عام 2003 مع طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في استشارة (دعوى) أثيرت ضد إقامة جدار الفصل في الضفة المحتلة. آنذاك، كانت هستيريا إسرائيل مشابهة للهستيريا الحالية، وصدر عن رئيس حكومة العدو آنذاك، أرييل شارون، ما يبدو شبه تطابق مع ما

تجاوز «الخط الأحمر» الاعتيادي الذي تفرّضه الإدارة الحالية في منع إدانة إسرائيل أو «تلطيخ» سمعتها دولياً، بل تمس توجهات أميركية عبر فرض خطة «صفقة القرن» المبنية على تأييد الاحتلال وشرعنته، وهو ما يتناقض مع ما تنظر فيه المحكمة، حتّى إن لم يصدر عنها حكم نهائيّ إزاءه، إذ تكفي إشارة مسالة الاحتلال والأراضي المحتلة للإضرار بالتوجهات الأميركية إزاء المنطقة و«صفقة القرن».

من ناحية إسرائيل لا جديد في أنّ تنظر «الجنائية الدولية» في قضايا متعلقة بالاحتلال. سبق للمحكمة أن تعاملت عام 2003 مع طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في استشارة (دعوى) أثيرت ضد إقامة جدار الفصل في الضفة المحتلة. آنذاك، كانت هستيريا إسرائيل مشابهة للهستيريا الحالية، وصدر عن رئيس حكومة العدو آنذاك، أرييل شارون، ما يبدو شبه تطابق مع ما

تجاوز «الخط الأحمر» الاعتيادي الذي تفرّضه الإدارة الحالية في منع إدانة إسرائيل أو «تلطيخ» سمعتها دولياً، بل تمس توجهات أميركية عبر فرض خطة «صفقة القرن» المبنية على تأييد الاحتلال وشرعنته، وهو ما يتناقض مع ما تنظر فيه المحكمة، حتّى إن لم يصدر عنها حكم نهائيّ إزاءه، إذ تكفي إشارة مسالة الاحتلال والأراضي المحتلة للإضرار بالتوجهات الأميركية إزاء المنطقة و«صفقة القرن».

من ناحية إسرائيل لا جديد في أنّ تنظر «الجنائية الدولية» في قضايا متعلقة بالاحتلال. سبق للمحكمة أن تعاملت عام 2003 مع طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في استشارة (دعوى) أثيرت ضد إقامة جدار الفصل في الضفة المحتلة. آنذاك، كانت هستيريا إسرائيل مشابهة للهستيريا الحالية، وصدر عن رئيس حكومة العدو آنذاك، أرييل شارون، ما يبدو شبه تطابق مع ما

تجاوز «الخط الأحمر» الاعتيادي الذي تفرّضه الإدارة الحالية في منع إدانة إسرائيل أو «تلطيخ» سمعتها دولياً، بل تمس توجهات أميركية عبر فرض خطة «صفقة القرن» المبنية على تأييد الاحتلال وشرعنته، وهو ما يتناقض مع ما تنظر فيه المحكمة، حتّى إن لم يصدر عنها حكم نهائيّ إزاءه، إذ تكفي إشارة مسالة الاحتلال والأراضي المحتلة للإضرار بالتوجهات الأميركية إزاء المنطقة و«صفقة القرن».

تقرير

هستيريا إسرائيلية ضدّ «الجنائية الدولية»:

لنهدم كلّ يوم قرية فلسطينيّة!

توقّف بناء الجدار، بما في ذلك في القدس، والعمل على تفكيك الأجزاء المبنية وتعويض جميع الخسائر الناجمة عنه، لكن إلى الآن لا أثر عملياً للقرار، وبات فقط، كما هي كل القرارات الصادرة ضد الاحتلال، ذكريات لـ«نجاحات عريية» تتعلق بالعلاقات العامة، سقطت من الذاكرة لدى كثيرين.

مع ذلك، الضرر الناتج عن مسار الدعوى لا يرتبط فقط بإمكان أو لا إمكان صدور قرار نهائيّ يدين الاحتلال ويطلب تصحيح منظومته الفلسطينية. المسألة هنا، إسرائيليّاً، ترتبط بظرف حساس جداً، من شأنه التأيير في مجموعة واسعة من الصالح والمخططات التي يُعمل عليها في المنطقة، ومن بينها إمكان إعلان الحلف مع عدد من الدول العربية والتقارب والتطبيع النهائي معها، ومن ناحية ثانية، ترخّص إسرائيل، رغم احتلالها وقطائع الحرب ضد الفلسطينيين، أي عامل خارجي على الحلبة الدولية، مهما كان تأثيره ومستواه، قد يتشوّش على صورتها التي تريد أن تبقى كما عملت عليها منذ إنشائها: «المظلومة» والملاحقة دائماً من أعدائها «الخارجين على القانون» الساعين دائماً إلى تدميرها وتنقيح «هولوكوست جديد» ضد اليهود من سكانها. الأمر الذي يستدعي العمل سريعاً على منع صدور قرار عن المحكمة من شأنه أن يسلب منها صورة «الضحية» التي طالما عملت عليها بقائنا حية للاستفادة الدائمة منها.

— تندرك تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن



نتنياهو: «هذا هو يوم أسود للحقيقة والعدالة» (إف ب)

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن

يرد عن تل أبيب الآن ضد المحكمة: «هي حملة نفاق تجري ضد إسرائيل في السيرك الدولي في لاهاي». في ذلك اليوم، التاسع من تموز/ يوليو 2003، صدر عن المحكمة قرار بأنه يتعيّن على إسرائيل أن